بالنون المذكورة وليس كذلك لان الماضي مبني مطلقا اتصلت به النون اولا فان كان تعليله لخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جاء على الاصل فلا يعلل على انا لو سلمنا انه يعلل فلا يتأتى هذا التعليل الان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك مبني على السكون وليس كذلك بل مبني على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الاولى حذف هذا التعليل وتعليل البناء بضعف الشبه كما قلنا وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة الى ان المضارع مع نون التوكيد لبناء وهو يعرب الاعراب فيه فهو معرب في الحرف الذي كان فيه ظاهرا قوله فانه يكون مبنيا وعلة بنائه تركيبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر وامتزاجه بها قال الرضي فان قيل لما امتزجا فهلا اعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالنون على ما قبل قلت لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع فحوفظ على اعراب الاسم بحسب الامكان دون الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهة الاسم قوله فان لم تباشره اي في اللفظ بان فصل بينهما فاصل ملفوظ به او في التقدير بان فصل بينهما فاصل معدى قوله كان معربا على الاصح وذلك لانتفاء علة البناء وهي تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقا اي باشرته النون او لا وهو مذهب قوم منهم الاخفش الى بنائه مطلقا ونقل الرضي عن الجمهور وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبني كما تقدم ذلك قوله نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين فان هذه الامثلة مصروعة بالنون المحذوفة لتوالي الامثال واعراب الفعل مع نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينهما وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة في الاول والف الاثنين في الثاني وياء المخاطبة في الثالث قوله ولا تتبعان فاما تزيين هذه الثلاثة فيريد بها الفعل معرب لفظا ايضا لان النون لم تباشره فهي الاول الفعل والف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والثاني الالف في فصلت فيه بالضمير فهو مجزوم بحذف النون ايضا وقد تقدم تصريف هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف فاصلا بين

النون

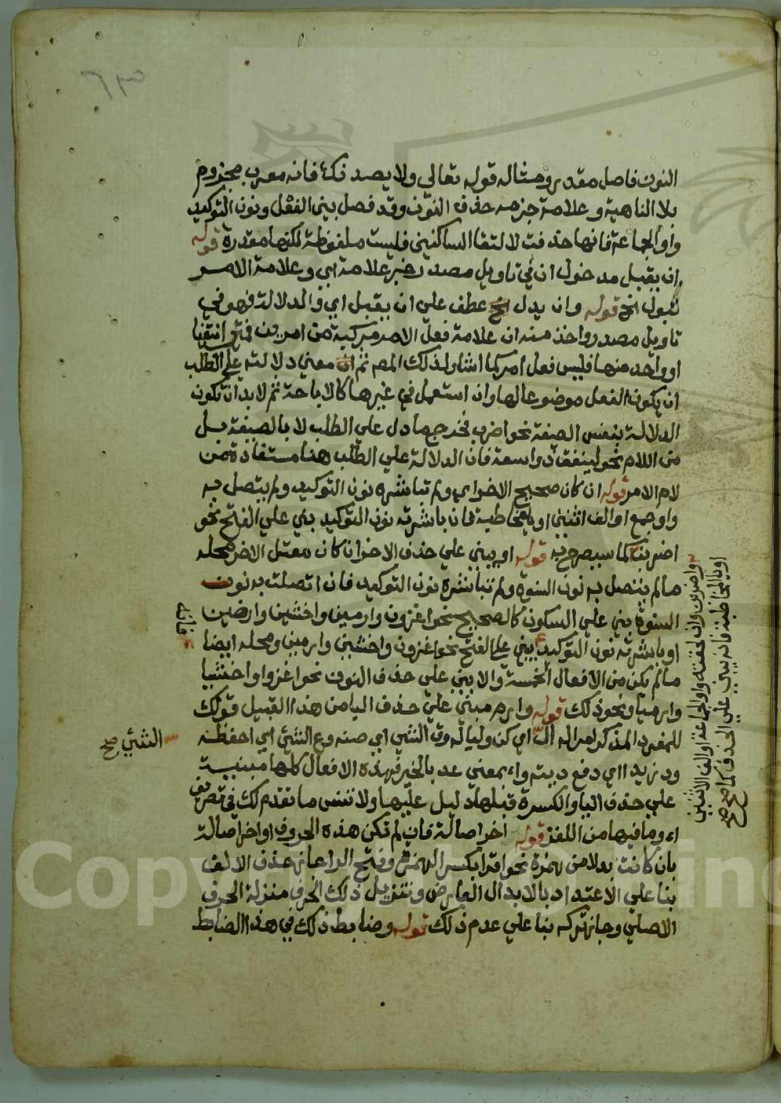

النون فاصل معدى ومثاله قوله تعالى ولا يصدنك فانه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لالتقاء الساكنين فليست ملفوظا بها لكنها مقدرة قوله ان يقبل مدخول ان في تاويل مصدر خبر علامة اي وعلامة الامر لتقبل الخ قوله وان يدل الخ عطف على ان يقبل اي والدلالة فهو في تاويل مصدر واخذ منه ان علامة فعل الامر مركبة من امرين لم انتفيا او احدهما فليس فعل امر كما اشار لذلك المصنف ثم ان معنى دلالته على الطلب ان يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل في غيرها كالاباحة ثم لا بد ان تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا مستفادة من لام الامر قوله ان كان صحيح الاخر اي وهو ما تباشره نون التوكيد ولم يتصل به واو ضمير او الف اثنين او ياء مخاطبة فان باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اضربنا كما سيصرح به قوله او يبنى على حذف الاخر ان كان معتل الاخر كحله مالم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بني على السكون كالصحيح نحو اغزون وارمين واخشين وارضين او باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين ومحله ايضا مالم يكن من الافعال الخمسة والا بني على حذف النون نحو اغزوا واخشيا وارميا ونحو ذلك قوله وارم مبني على حذف الياء من هذا العميل وذلك للمعنى المذكر لعامله الخ اي كون وليه وقوع الشيء اي صدوع الشيء اي اسقطه ودرئ بدا اي دفع ديته وباء بمعنى عد بالخير فهذه الافعال كلها مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك في تصريف اء وما فيها من اللغات قوله اخر اصالة فان لم تكن هذه الحروف اواخر اصالة بان كانت بدلا من اخر نحو اقد بكسر الدال وفتح الراء اثر حذف الالف بنا على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيلا لذلك الحرف منزلة الحرف الاصلي وهانا تركه بنا على عدم ذلك قوله وضابطه ذلك في هذا الضابط

والصواب ان الفتحة والالف الخ

الشيء صح